حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٩ (عدد أكتوبر – ديسمبر ٢٠٢١)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

صعود نفوذ روسيا الاتحادية وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط: (٢٠٠٨-٢٠١٨)

آلاء عبدالله روح الدين*

كلية العلوم الإجتماعية– قسم العلوم السياسية– جامعة الكويت
E-Mail: alaa_rouhaldeen@hotmail.com

المستخلص

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن أثر السياسة الخارجية الروسية على منطقة الشرق والنظام الدولي في عهد الرئيس فلاديمير بوتين، كما تسلط الضوء على أبرز التحولات التي طالت المنطقة بعد التدخل الروسي المباشر في القضايا الإقليمية، والأسباب التي دفعت الدولة الروسية للسعي إلى أن تكون لاعباً أساسياً في شؤون دول الشرق الأوسط وقضاياها، بعد حالة العزلة التي فرضت عليها بعد الحرب الباردة.

المنهجية: جرى اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الصعود الروسي في منطقة الشرق الأوسط منذ فترة تولي فلاديمير بوتين منصب رئيس روسيا منذ عام 2008 حتى 2018، وذلك استناداً إلى ثلاث نظريات هي: نظرية توازن القوى، ونظرية تحولات القوة، ونظرية المعضلة الأمنية.

النتائج: توصلت نتائج الدراسة إلى أن النظريتين: توازن القوى وتحولات القوة تركزان على دور السياسة الخارجية الروسية تجاه قضايا دول الشرق الأوسط وأزماتها، والأثر الناتج عن هذا الدور، في حين تتطرق نظرية المعضلة الأمنية إلى توضيع ومعرفة الأسباب التي دفعت روسيا لخوض هذا الدور من جديد.

الخلاصة: خلصت الدراسة إلى أن الأيدلوجية السياسية التي انتهجها بوتين تجاه قضايا دول الشرق الأوسط وأزماته، جاءت بغية تحقيق تغييرات جذرية على المستويين: الإقليمي والدولي، لإعادة إحياء فاعلية الدور الروسي والتأكيد على قوة روسيا ونفوذها؛ كما أن شمولية الإطار النظري من شأنها أن تزيد فهم استراتيجية روسيا الاتحادية في عهد فلاديمير بوتين (2008-2018) تجاه الشرق الأوسط.

المصطلحات الأساسية: الاستراتيجية، الشرق الأوسط، النظام الدولي، نظام الثنائية القطبية، نظام التعددية القطبية.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠٢١.

المقدمة:

شهدت السياسة الروسية منذ تولي الرئيس فلاديمير بوتين رئاسة روسيا عام 2008 حتى 2018 العديد من المستجدات والتغيرات الجذرية على المستوى الإقليمي والدولي، لذلك جرى التركيز على هذه الفترة الزمنية، لاسيما أن التطورات السياسية التي حدثت بعد عام 2018 شهدت تحولات بالممارسات السياسية الإقليمية والدولية، خصوصاً بعد تولي الرئيس دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية.

بناءً عليه، بدأت السياسة الروسية تأخذ نمطاً جديداً، وأصبح هناك تغيير كبير في الاستراتيجية الخارجية الروسية في ممارسة نفوذها السياسي على المهيمنين البارزين في الشرق الأوسط بشكل مغاير لما كانت عليه أثناء حقبة التسعينات، وذلك من خلال إعادة صياغة دورها وإبراز قوتها بشكل واضح على الساحتين: الإقليمية والدولية، حيث أقدمت روسيا بشكل مباشر على أن تكون لاعباً رئيساً في العديد من القضايا التي تعرضت لها دول منطقة الشرق الأوسط، وبخاصةٍ الدول العربية، نتيجة الثورات التي طالتها، ناهيك عن مواقفها الواضحة وسياستها المعلنة مع كل من الجمهورية الإسلامية الإيرانية والجمهورية التركية، من خلال الاتفاقيات المبرمة فيما بينهم في مختلف المجالات والأصعدة.

بدأنا نرى في الآونة الأخيرة تقدم المد الروسي داخل المنطقة بصورة واضحة، بعدما أخذت الهيمنة الأمريكية بالتراجع نتيجة سياسة الانكفاء الطوعي التي أقدم عليها الرئيس الأمريكي السابق براك أوباما؛ نتيجة لذلك، اتجهت روسيا نحو دول الشرق الأوسط للحفاظ على أمنها وخدمة مصالحها بشكل أساسي، حيث ركزت روسيا استراتيجيتها الجديدة وتوجهاتها نحو الشرق الأوسط، وأبرز الأمثلة على ذلك التدخل العسكري الروسي المباشر في الأزمة السورية، وقد ازداد هذا العمق أثناء التدخل الروسي في الشأن الليبي، إضافة إلى دورها في الصراع بين الأكراد وتركيا، كما أنها شاركت في عدة محادثات مباشرة مع دول الخليج و مصر وإسرائيل، ناهيك عن التقارب الروسي الإيراني، والتعاون الذي يجمع بينهم في المجال السياسي و العسكري و الاقتصادي، والاتفاقيات المبرمة حول الطاقة النووية.

وبناءً على ما سبق، تهدف الدراسة إلى رصد التطورات الأخيرة التي انتهجتها روسيا وتسببت في عدة متغيرات وتأثيرات طالت المنطقة بأكملها، زيادة على ذلك، التغييرات التي شهدها المسرح الإقليمي والدولي نتيجة عودة الدور الروسي وفق استراتيجية مختلفة ومشروع روسي جديد، يرفض التفرد والهيمنة الأمريكية، ويحاول إعادة تشكيل طبيعة النظام الدولي من نظام أحادي القطبية إلى نظام متعدد القطبية، تلعب من خلاله روسيا دوراً رئيساً ومؤثراً، بناء على قدراتها العسكرية والسياسية والاقتصادية.

سوف تتطرق الدراسة إلى أربعة محاور أساسية (ستتم مناقشتها ضمن الإطار التحليلي)، تتمثل في:

المحور الأول: موقف روسيا الاتحادية واستراتيجيتها الجديدة تجاه قضايا الشرق الأوسط.

المحور الثاني: أهمية الشرق الأوسط بالنسبة لروسيا الاتحادية.

المحور الثالث: المصالح الروسية في منطقة الشرق الأوسط.

المحور الرابع: النتائج التي طالت منطقة الشرق الأوسط بعد التدخل الروسي.

المشكلة البحثية:

ما هي أبرز التحولات الاستراتيجية والتغيرات السياسية التي انتهجتها الدولة الروسية بالتزامن مع الأحداث الأخيرة التي طالت منطقة الشرق الأوسط، بعد اندلاع ثورات الربيع العربي؟ وكيف تعاملت السياسة الخارجية الروسية وفق استراتيجيتها الجديدة مع هذه التغييرات والتطورات التي جرت في المنطقة لإعادة فاعلية دورها وقوتها على المسرحين: الإقليمي والدولي؟

من أجل الوصول للنتائج التي تسعى الدراسة إليها، تتفرع الإشكالية بدورها إلى أسئلة فرعية:

أسئلة الدراسة:

1 –ما هي الأسباب التي دفعت روسيا لاستعادة دورها السياسي في منطقة الشرق الأوسط؟

2 –هل تمكنت روسيا من تحقيق مصالحها الإقليمية وأهدافها الدولية بعد تعزيز دورها في قضايا منطقة الشرق الأوسط؟

3 –ماهي النتائج التي طالت منطقة الشرق الأوسط بعد عودة النشاط الروسي المباشر؟

4 –هل شهد النظام الدولي تحولات عميقة نتيجة الاستراتيجية الروسية الجديدة تجاه منطقة الشرق الأوسط؟

للإجابة عن الإشكالية المطروحة، وما يتفرع عنها من تساؤلات فرعية، وُضعت فرضيتان وفقاً للنحو التالي:

الفرضية الأولى: سياسة الانكفاء الطوعي الأمريكي وتقلص دورها الإقليمي دعما العمق الاستراتيجي الروسي داخل منطقة الشرق الأوسط، وزادا من قوة نفوذ حلفائها الإقليمين.

الفرضية الثانية: صعود نفوذ روسيا الاتحادية في منطقة الشرق الأوسط عمل على إعادة هيكلة النظام الدولي من خلال تحويل نظام القطب الواحد إلى نظام ثنائي القطبية إقليمياً ومتعدد الأقطاب دولياً.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في كونها تركز على مجال العلاقات الدولية، وعليه تساعد هذه الدراسة الباحثين في شؤون السياسات الخارجية للدول في فهم الأحداث الإقليمية والدولية، وتسهم في توفير مرجع للمهتمين تحديداً بالاستراتيجية الخارجية الروسية في عهد الرئيس فلاديمير بوتين تجاه قضايا منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي هذا يساعد على معرفة الأحداث والمستجدات السياسية التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط وتحليلها وفق التطورات المستجدة.

الأهمية العملية:

تتطرق هذه الدراسة إلى دوافع تغيير الاستراتيجية الروسية وتوجهاتها السياسية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وما نتج عنها من تحولات مفصلية على الصعيدين: الإقليمي والدولي.

إن السياسة الخارجية التي انتهجتها روسيا حيال الأزمات التي نتجت بعد حدوث ثورات الربيع العربي زادت من حدة صراعات المنطقة؛ بناءً على ذلك، سوف تساهم نتائج هذه الدراسة في وضع الاستراتيجيات العامة لمواجهة السياسات التوسعية للدول الكبرى تجاه منطقة الشرق الأوسط.

أهداف الدراسة:

1. تكشف الدراسة عن واقع جديد في منطقة الشرق الأوسط، تمر به الكثير من المتغيرات والمستجدات السياسية على الساحتين: الإقليمية والدولية، لفهم حدود الدور الروسي في المنطقة.
2. تشخيص أسباب ودوافع السياسة الخارجية الروسية التي تسببت في رسم استراتيجية جديدة في ظل التحولات التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط.
3. التركيز على الدور الذي لعبته روسيا الاتحادية في منطقة الشرق الأوسط، وإظهار تأثير هذا الدور بعد تدخلها المباشر في الحرب السورية، وتوطيد العلاقات وتحفيز الاتفاقيات مع كل من الجمهورية التركية والجمهورية الإسلامية الإيرانية.
4. البحث في العلاقة ما بين التغييرات الاستراتيجية الروسية حيال منطقة الشرق الأوسط وبين النتائج التي طالت المنطقة بعد هذه التغييرات.
5. تسليط الضوء على طبيعة المصالح الروسية في منطقة الشرق الأوسط.

تعاريف المفاهيم:

1- الاستراتيجية: عرف مولتكه الاستراتيجية بأنها "إجراء الملاءمة العملية للوسائل الموضوعة تحت تصرف القائد إلى الهدف" (عوض، 1999: 11).

كما تم تعريفها على إنها: "قرارات هامة ومؤثرة تتخذها المؤسسة لتعظيم قدرتها على الاستفادة مما تتيحه البيئة من فرص ولوضع أفضل الوسائل لحمايتها مما تفرضه البيئة عليها من تهديدات، وتتخذ على مستوى المؤسسة، ومستوى الوحدات الاستراتيجية، وكذلك على مستوى الوظائف" (عوض، 1999: 11).

وفق هذا التعريف، يتضح أن الهدف الأساسي من الاستراتيجية تحقيق أهداف معينة تطمح إليها الدولة بغية تحديد دورها؛ وعليه، فإن هذا التعريف يساهم في معرفة الأسباب التي دفعت الدولة الروسية لتغيير سياستها الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط، بعد أن اعتمدت سياسة العزلة لسنوات طويلة.

2- الشرق الأوسط: عرف اللورد كيرزون عبارة الشرق الأوسط على أنها: "مناطق تركيا والخليج العربي وإيران في آسيا باعتبارها تمثل الطريق إلى الهند" (منصور، 1995: 39).

أما مجلد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فيعرف عبارة الشرق الأوسط على أنها: "المنطقة التي تشمل تركيا وإيران وقبرص ومنطقة الهلال الخصيب وإسرائيل وشبه الجزيرة العربية ومصر والسودان وليبيا وأفغانستان وتونس والمغرب والجزائر" (منصور، 1995: 41).

وهناك تعريف الوكالة الدولية للطاقة الذرية والذي يشير إلى أن الشرق الأوسط: "تلك الدول من مصر إلى الخليج العربي ومن تركيا وإيران إلى المحيط الهندي" (كامبل، 1958: 1).

بناءً على هذه التعريفات الثلاث، يتضح أن دول الشرق الأوسط لها خصائص جيوستراتيجية عدة، وهذا ما جعلها تحظى باهتمام القوى الإقليمية والدولية، وبالتالي فإن

هذه التعاريف تحدد الكيان الجغرافي لدول الشرق الأوسط، وهذا بدوره يساعد في معرفة الدوافع الروسية سواءً أكانت سياسية أو اقتصادية أو أمنية.

3 -النظام الدولي: عرفه موريس أيست على أنه: "عبارة عن كيان عام تتداخل عناصره ومكوناته على نحو يجعله يتفاعل ويتبلور في النهاية بصورة أو بأخرى" (فهمي، 1995: 8).

سوف نعتمد على هذا التعريف لفهم طبيعة النظام الدولي، بحيث نأخذ بعين الاعتبار العوامل الفاعلة القادرة على إحداث التغيير في شكل هيكل النظام الدولي، سواء كانت هذه العوامل مرتبطة بالقوة العسكرية أو بالقوة الاقتصادية للأنظمة، إذ أن هذا المنظور يساهم في معرفة طبيعة النظام مستقبلاً.

4 -نظام الثنائية القطبية: "هو نظام دولي يعتمد على توازن القوى بين قوتين عظميين، ويعتبر أحد خيارات الأنظمة الدولية المستقرة" (فيليبس، 2008: 4).

سوف يجري الاعتماد على هذا التعريف للتحدث عن نظام الثنائية القطبية، وذلك لأهميته في المشكلة البحثية، حيث تتطرق الدراسة إلى الاستراتيجية الروسية الجديدة التي تسعى إلى إعادة حالة توازن القوى إقليمياً، بحيث تُقاسم روسيا الولاياتِ المتحدةَ الأمريكية المهامَ والأعباء في المنطقة، لاسيما أن روسيا غير راضية بسياسة الهيمنة الأمريكية، وعليه، سوف تحاول روسيا تغيير النظام الدولي من خلال التمدد الإقليمي والتنافس السياسي.

5 -نظام التعددية القطبية: "يتضمن التحول نحو نظام التعددية القطبية صعود العديد من القوى بجانب الولايات المتحدة، باعتبارها أقطاباً في النظام الدولي" (سويلر، 2011: 41-42).

"تتميز الأنظمة التعددية بأنها مرنة، وتحتوي على فرص للتفاعل أكثر من غيرها، وتبتعد الدول فيها عن المخاطر، وتكون المنافسة فيها أقل وضوحاً؛ وتوجد مساحة في نظام التعددية القطبية لقبول أنظمة محلية مختلفة واعتبارها شرعية" (فيرمين، 1995: 370).

بناءً على هذين التعريفين، تبين لنا أن التطور الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط بعد صعود القوى الروسية وزيادة نفوذها الإقليمي سوف يتسبب بإعادة تشكيل هيكل النظام الدولي، خصوصاً أن نظام لتعددية القطبية يسمح بتعدد اللاعبين الدوليين فيه؛ على غرار ذلك، تحاول روسيا من خلال سياستها الخارجية استعادة مكانتها كقوة عظمى قادرة على المنافسة الدولية.

المنهجية المستخدمة:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لوصف الأحداث والتطورات، التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، بعد أن عادت روسيا وفق عقيدة برغماتية جديدة لتلعب دوراً محورياً يخولها استعادةَ مكانتها وقوتها على الصعيدين: الإقليمي والدولي، وكذلك تحليل الخصائص العامة للسياسة الخارجية الروسية تجاه الدول الشرق أوسطية، بهدف الوصول إلى نتائج منطقية ومبرهنة تساعدنا في فهم التغيرات الاستراتيجية التي طرأت على النظام الروسي في عهد الرئيس بوتين في الفترة (2008-2018). (العزاوي، 2008: 98-105).

الإطار النظري:

أولاً: الأدبيات السابقة:

نظراً لأهمية التطورات السياسية التي شهدتها الساحة الإقليمية والأخرى الدولية، كنتيجة لتنامي الدور الروسي فيما يتعلق بقضايا دول منطقة الشرق الأوسط، ازدادت الدراسات التي بحثت في نفس الصدد، لذلك سوف نتطرق إلى بعض الأدبيات التي تصب في مجال البحث.

دراسة " أثر التدخل الروسي في الشرق الأوسط على هيكل النظام الدولي ٢٠١١-٢٠١٦ " لأماني سليمان، (2016).

تناولت الدراسة وفق المنهج الوصفي تحليل الاستراتيجية الروسية التي تبناها الرئيس فلاديمير بوتين، وبيان أثرها على التطورات التي طالت النظام الدولي بعد الانسحاب التدريجي للولايات المتحدة الأمريكية من بعض قضايا دول الشرق الأوسط وأزماتها.

وقد ركزت هذه الدراسة على أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للدولة الروسية من حيث الأبعاد السياسية، والاقتصادية، والاستراتيجية، كما سلطت الضوء على الأدوات السياسية التي اعتمدها الرئيس بوتين في تفعيل الدور الروسي الإقليمي بهدف إعادة الدولة الروسية لمكانتها العالمية؛ بناءً على ذلك، جرى الاعتماد على هذه الدراسة في معرفة تأثير الصعود الروسي في هيكل النظام الدولي بعد المستجدات التي شهدتها المنطقة، لاسيما فيما يتعلق بقضية سياسة الانكفاء الطوعي الأمريكي وزيادة توغل العمق الاستراتيجي الروسي إقليمياً.

يلاحَظ من هذه الدراسة أن محور المصالح الروسية في الشرق الأوسط تمركز حول جانب واحد دون غيره، تمثل بالمصالح الروسية في سوريا؛ وبناءً على ذلك، يسعى الباحث من خلال دراسة "صعود نفوذ روسيا الاتحادية وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط: (2008-2018)"، إلى تغطية الجوانب الأخرى المتعلقة بالتوغل الروسي في الشرق الأوسط.

دراسة "السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة (دراسة حالة سوريا 2014/2010)" لنجاة مدوخ، (2015).

حاولت الباحثة في دراستها إظهار التأثير الناجم عن تطورات الثورة السورية على توجهات السياسة الخارجية الروسية، وذلك بالتركيز على المكانة الاستراتيجية والمكانة الاقتصادية للمنطقة؛ وفق المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المكانة الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط هي المتحكم الأساسي في التوجهات السياسية الخارجية الروسية، وعليه سعت القيادة الروسية إلى تنويع اقتصادها وتعزيز علاقاتها مع دول الشرق الأوسط لتوسيع قاعدتها الاقتصادية الإقليمية.

بناءً على ما سبق ذكره، اعتمدنا على محتوى هذه الدراسة للوصول إلى معلومات تفصيلية حول محور أهمية الشرق الأوسط بالنسبة لروسيا، خاصة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي.

انتقالاً إلى الدراسة التي قدمها نوار هاشم وأمجد طعمه (2015)، بعنوان "الموقف الروسي من الثورات العربية (ليبيا، ومصر، وسوريا أنموذجاً)"، حيث تطرق الباحثان إلى الموقف الروسي من ثورات الربيع العربي، وذلك بالتركيز على الثورة الليبية، والمصرية، والسورية، وقد تشير الدراسة إلى أن مواقف القيادة الروسية حيال هذه الثورات كانت مبنية على سياسة برغماتية تقوم على أساس من التوازن بين مصالحها العليا وبين استقرار المنطقة، كما ساهمت بشكل جذري في تغيير مسار الأحداث في المنطقة، لاسيما مسار الثورة السورية.

تظهر أهمية الدراسة السابقة في تعريف الباحث بضرورة التركيز على محور اتجاهات السياسة الخارجية الروسية تجاه ثورات الربيع العربي التي شهدتها بعض الدول، إلا أن مسألة تحديد الدور الروسي حيال الثورة التونسية التي تعد أول ثورات الربيع العربي أهملت تماماً، ناهيك عن الثورة المصرية التي لم تحظ بقدر كبير من الاهتمام، الذي حظيت به الثورة السورية والثورة الليبية.

ولسد هذه الفجوة سوف تركز دراسة "صعود نفوذ روسيا الاتحادية وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط: (٢٠١٨- 2008)" على الموقف الروسي من الثورة التونسية لإبراز مدى ثبات أو تغير هذه المواقف في ظل التحولات التي مرت بها الثورات، ومعرفة أسباب تفاوت الموقف الروسي حيال هذه الثورات.

أما دراسة "استعادة الدور: المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية" لأحمد الطحلاوي (2014)، والتي جرى الاعتماد عليها في شرح أهداف السياسة الخارجية الروسية، حيث ركز فيها الباحث على دراسة أهداف السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط، إذ تمحورت الدراسة حول الأهداف المتعلقة باسترداد المكانة الروسية إقليمياً ودولياً.

بناءً عليه، توصلت الدراسة إلى أن روسيا تمكنت من إعادة فاعلية دورها الإقليمي نتيجة التغيرات التي طالت المسرح السياسي العربي، إلا أن هذا الدور لم يمكنها من تحقيق المكانة الدولية التي تطمح إليها، نظراً لقوة النفوذ الأمريكي في المنطقة.

إن الأهداف الاستراتيجية الروسية المتعلقة بالشقين: العسكري والاقتصادي، لم تحظ بكثير من الاهتمام في هذه الدراسة، لذلك سوف يجري التركيز على هذين الجانبين من خلال دراسة " صعود نفوذ روسيا الاتحادية وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط: (٢٠١٨- 2008)"، لتغطية أغلب جوانب الأهداف الروسية التي سعت إلى تحقيقها من خلال استراتيجيتها.

ثانياً: التحليل النظري:

يشكل المدخل النظري لدراسة صعود النفوذ الروسي وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط الباب الرئيس الذي سننطلق منه لفهم وتحليل تأثير توجهات الاستراتيجية الروسية على النظام الإقليمي والدولي، ولن يتحقق الفهم الموضوعي للسياسة الخارجية الروسية تجاه التطورات والتغيرات التي شهدتها المنطقة دون الإحاطة بالنظريات المرتبطة بهذا الجانب.

وقد جرى الاعتماد على ثلاث نظريات، هي:

نظرية توازن القوى، ونظرية تحولات القوة، ونظرية المعضلة الأمنية.

وذلك من أجل تشخيص المشكلة البحثية بشكل موضوعي وشامل بهدف التوصل إلى النتائج المنشودة من هذا البحث.

1 . **نظرية توازن القوى:**

تركز نظرية توازن القوى على قضية تصارع القوى العظمى الدولية فيما بينهم، للاستحواذ على القوة التي تمكنهم من تحقيق حالة التوازن الكمي والنوعي على الصعيدين: الإقليمي والدولي في مختلف المجالات. (فهمي، 2010: 113).

وفقاً لهذه النظرية، تسعى الدولة الروسية لزيادة مقومات قوتها السياسية، والاقتصادية، والعسكرية بحيث تكون متعادلة في قدراتها مع القوى العظمى المنافسة لها على الجانبين: الإقليمي والدولي، لمنع القوى المنافسة من التفرد والهيمنة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على أمنها واستقرارها الداخلي والخارجي، حتى لو تطلب الأمر تشكيل التحالفات السياسية مع الأطراف الذين تلتقي معهم في مصالحهم وتوجهاتهم السياسية المشتركة.

2 . **نظرية تحولات القوة (Power Transition)**

أصدر أورجانسكي نظرية تحولات القوة عام ١٩٥٨ في كتابه world politics، وتنص النظرية على أن " تحولات القوة تكون بين دولة مهيمنة (قانعة) ودولة عظمى (طامعة)، فالدولة المهيمنة تمتلك النصيب الأكبر من قوى الموارد الطبيعية والبشرية والاستقرار السياسي، أما الدولة العظمى تشارك في مهمة حفظ النظام، ولديها موارد وتمثيل لعرض قوتها خارج منطقتها، فعندما تقترب قوة الدولة العظمى من قوة الدولة المهيمنة وتريد تغيير النظام سوف تنشب حرب الهيمنة " (جندلي، 2005: 120).

وعليه، يكمن سبب اختيارنا لهذه النظرية في ضرورة توضيح الاستراتيجية الروسية التي اتبعها الرئيس فلاديمير بوتين لإعادة صياغة الدور المحوري الروسي في المنطقة، في ظل وجود القوة الأمريكية المهيمنة إقليمياً ودولياً لسنوات طويلة.

3 . **نظرية المعضلة الأمنية:**

تساهم نظرية المعضلة الأمنية التي تناولها "جون هرتز" في فهم استراتيجية توجهات القيادة الروسية تجاه الثورة السورية، وقد بينت النظرية أن الدول العظمى تعتمد على قدراتها الذاتية في اتخاذ التدابير الاحترازية والإجراءات الفعلية، من الناحية السياسية، العسكرية، والاقتصادية لمنع التهديدات والأضرار التي تعرقل استقرار الدولة، دون الاكتراث لما قد يطرأ من أخطار على أي دولة أخرى نتيجة هذه السياسات، باعتبار أن الإجراءات والتدابير التي تقدم عليها الدول الأخرى في هذا الشأن موجهة ضدها (بيلس وآخرون، 2004: 418).

الباب الأول: أهمية الشرق الأوسط بالنسبة لروسيا:

تعد منطقة الشرق الأوسط منطقة مركزية وقبلة أنظار الدول التوسعية، نظراً لكون المنطقة غنية بالموارد الاقتصادية الطبيعية مثل النفط والغاز الطبيعي والطاقة الشمسية والأيدي العاملة، إلى جانب تحكمها بالعديد من الممرات المائية والمنافذ البرية، فهي بمثابة حلقة وصل بين القارات الثلاث: آسيا، وإفريقيا وأوربا؛ وعليه، اكتسبت المنطقة أهمية كبيرة من منظور الاستراتيجية الروسية، لذا فإننا نسعى في هذا الباب إلى تحديد الأهمية الاستراتيجية والأهمية الاقتصادية التي تحتلها منطقة الشرق الأوسط في محددات السياسة الروسية لفهم الدوافع الاستراتيجية الروسية حيال المنطقة.

1 .الأهمية الاستراتيجية لجغرافيا الشرق الأوسط

جاءت الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط نتيجة لخصائصها ومميزاتها الجغرافية، إذ تعتبر هذه المنطقة ممراً حيوياً للمواصلات، حيث تسيطر على أهم الممرات البحرية العالمية التي تتحكم في تأمين الأهداف السياسية والمصالح الاقتصادية للدولة الروسية، تتمثل هذه الممرات في: البحر الأبيض المتوسط، والبحر الأحمر، وبحر العرب، والبحر الأسود، وبحر قزوين وبحر إيجه "الذي يكمل مسارات الملاحة السوفيتية والكتلة الشرقية من البحر الأسود إلى عالم البحر المتوسط، ومن ثم إلى المحيط الهندي عبر السويس" (رياض، 2012: 230).

بالإضافة إلى المحيط الأطلسي، والمحيط الهندي، والخليج العربي، ومضيق هرمز الذي يعتبر الممر البحري الأهم بالنسبة لتجارة البترول الدولية، فهو يتحكم في الملاحة بين الدول النفطية وبين أسواقه عبر البحار، أضف إلى ذلك، قناة السويس ومضيق باب المندب اللذان يتحكمان في الملاحة الدولية من دول أوربا وروسيا الاتحادية وأمريكا الشمالية إلى المحيط الهندي والشرق الأقصى (رياض، 2012: 230)، ومضيق البوسفور الذي يربط البحر الأسود بالبحر الأبيض، ومضيق الدردنيل الذي يربط بين بحر إيجه وبحر مرمرة.

على هذا الأساس، بدأت روسيا سلسلة من التغيرات الاستراتيجية تجاه دول الشرق الأوسط للحصول على منافذ بحرية تضمن لها حرية الحركة والتجارة، فبالرغم من امتلاك روسيا جبهة بحرية على البحر الأسود، إلا أنها ظلت تعاني من المضائق التركية، خصوصاً أن البحر الأسود حبيسٌ بتلك المضائق.

إن موقع روسيا في النصف الشمالي للقارة الآسيوية لم يخولها لبسط نفوذها كونها بعيدة عن الممرات البحرية الرئيسة، إذ إن أغلب حدودها الغربية والجنوبية برية، لذلك فإن تغلغل روسيا في منطقة الشرق الأوسط يعزز من قوتها الاقتصادية وقدراتها العسكرية (رياض، 2012:241-254).

2 . الأهمية الاقتصادية

يعتبر الشرق الأوسط من أهم المناطق الاقتصادية في العالم، نظراً لما يتمتع به من ثروات وموارد طبيعية، يأتي في مقدمتها النفط والغاز الطبيعي اللذان يعتبران مصدر دخل رئيساً للعديد من الدول، "إذا ما دققنا في موارد الشرق الأوسط لوجدنا أنه أغنى منطقة في العالم في إنتاج النفط (36% من إنتاج العالم) وأكبر كمية احتياطية من هذه السلعة تتركز في أراضيه، حيث تشكل ما نسبته 65% من الاحتياطي النفطي العالمي تقريباً، كما أن هذه المنطقة غنية بالغاز الطبيعي حيث يشكل 10% من الإنتاج في العالم واحتياطه 30% من الاحتياطي العالمي" (مدوخ، 2015: 97).

إلى جانب ذلك، تتمتع منطقة الشرق الأوسط بوفرة الأراضي الصالحة للزراعة حيث تقدر بنحو 5 ملايين كيلومتراً مربعاً (مدوخ، 2015: 100).

وعليه، تتمتع اقتصاديات دول المنطقة بعوائد مالية ضخمة، وهذا ما جعل المنطقة تحظى بأهمية كبرى وأولوية مهمة ضمن أولويات الاستراتيجية الروسية التي تسعى بشكل أساسي لتطوير اقتصادها الريعي.

وعلى أثر ذلك، قامت القيادة الروسية باتخاذ مجموعة من الخطوات لإعادة بناء علاقاتها مع الدول العربية ودول الخليج على وجه التحديد، بغية توسيع نطاق علاقتها

الاقتصادية، وتعزيز الروابط التجارية مع هذه الدول في إطار محورين، "أولهما الحفاظ على استقرار السوق النفطية وضمان حد أدنى لأسعار النفط وذلك من خلال التحكم في حجم الإنتاج، خاصة أن روسيا تشارك في اجتماعات أوبك كمراقب، ثانيها الاستثمارات الروسية في قطاع النفط العربي إذ تقبل شركات النفط الروسية بشدة على الاستثمار في قطاع النفط في الدول العربية، من خلال المشاركة في عمليات البحث والتنقيب وتطوير الإنتاج" (مدوخ، 2015: 111).

بناءً على ذلك، ازداد حجم التبادل التجاري بين دول الخليج وروسيا ليصل إلى 3.7 مليار دولار، حيث بلغ حجم الاستثمارات الروسية في الإمارات خلال عام 2013 حوالي 48.2 مليون دولار، كما شهد حجم التبادل التجاري مع الدول العربية في عام 2013 ما يقارب 14 مليار دولار (مدوخ، 2015: 113).

زيادة على ذلك، اتجه تركيز روسيا إلى ترسيخ علاقاتها الاقتصادية مع الدولة التركية، حيث شهدت العلاقات الروسية التركية تقدماً ملحوظاً، لاسيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة، وعليه لوحظ النشاط التجاري الروسي المتزايد في تركيا من خلال توسيع نطاق الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين الطرفين عام 2013 ما يقارب 32.7 مليار دولار أمريكي، حيث قامت روسيا بتزويد تركيا ب 40% من النفط و 65% من الغاز الطبيعي، إضافة إلى ذلك، ازدادت الاستثمارات الروسية في تركيا فيما يتعلق بمجال السياحة والطاقة والاتصالات، وقد قدرت قيمة الاستثمارات التركية في روسيا عام 2011 نحو 7.3 مليار دولار (مدوخ، 2015: 104-106)؛ "ففي سنة 2011 صدرت تركيا 1.09 مليار دولار من المنسوجات و942 مليون دولار من الخضروات والفواكه و831 مليون من السيارات التركية لروسيا" (مدوخ، 2015: 106).

أما فيما يتعلق بالشراكة التجارية مع إيران، بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين عام 2011 حوالي 3.7 مليار دولار، وازدادت الاستثمارات المشتركة فيما بينهم في مختلف المجالات، حيث "تحتل تجارة السلاح جانباً أساسياً في التعاون الاقتصادي الروسي الإيراني، وكذلك تطوير البرنامج النووي الإيراني ومساعدة إيران في العديد من مجالات التسلح البرية والبحرية والجوية، ويمكن تفسير النمو المضطرد في هذا المجال بين الدولتين انطلاقاً من رغبة روسيا باستعادة مكانتها في سوق السلاح، نظراً لما تمثله عائدات تجارة السلاح من مردود لا غنى عنه بالنسبة لروسيا، بحيث تعد روسيا المصدر الأساسي المتاح لإيران للحصول على الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية في ظل الحظر الدولي المفروض عليها" (مدوخ، 2015: 115).

الباب الثاني: موقف روسيا الاتحادية وسياستها الجديدة تجاه قضايا الشرق الأوسط.

سعت القيادة الروسية بشكل حثيث لاستعادة مكانتها الدولية من خلال تفعيل حالة التوازن الإقليمي بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تعاملت ببرغماتية شديدة مع تطورات قضايا المنطقة ومتغيراتها، لاسيما فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، ونتائج الثورات العربية التي تصدرت أحداثها المشهد السياسي الإقليمي والآخر الدولي.

على أثر ذلك، لم تعتمد الاستراتيجية الروسية سياسة موحدة حيال الثورات العربية، بل تعاملت مع كل حالة على حدة، في محاولة منها لتغيير المسار السياسي بشكل يحافظ على أمنها الداخلي، ويساهم في تحقيق مصالحها وأهدافها الخارجية.

الموقف الروسي من الثورة التونسية:

لم تبدِ القيادة الروسية في بداية الثورة التونسية قبل رحيل زين العابدين بن علي إلى المملكة العربية السعودية تأييدَها للحراك الشعبي التونسي، ولكن بعد تسارع وتيرة المظاهرات وتطور مجريات الأحداث التي صبت في صالح مطالب الشعب التونسي أعلنت روسيا موقفاً مؤيداً للثورة، لكن سرعان ما تغير هذا الموقف بعد نتائج الانتخابات التونسية، والتي أسفرت عن فوز حزب النهضة الإسلامي، (زيدان، 2013: 281-282).

ويرجع ذلك إلى سببين "الأول، خوف روسيا من التطرف الإسلامي الذي سيحرك الجماعات الإسلامية في القوقاز، مما حدا بالسفير الروسي لدى حلف الأطلسي إلى القول: إن الربيع العربي سيقود الأصوليين إلى حكم بلدان المنطقة؛ الثاني، شعور روسي بالتهميش على اعتبار أن الفائزين في الانتخابات لا يكنون وداً للسياسة الروسية، بل إن صداقات متعددة تربطهم ببلاد الغرب ومعظم القيادات كانوا لاجئين في دول غربية" (زيدان، 2013: 282-283).

الموقف الروسي من الثورة في مصر:

تباينت المواقف الروسية وتذبذبت حيال ثورة 25 يناير، حيث صرحت روسيا مع بداية أحداث الثورة المصرية تصريحات متعددة تعبر من خلالها عن عدم الرضى إزاء ما يحدث من حراك ثوري، وقلقها مما يحمله هذا الحراك من متغيرات، لكن سرعان ما تبدلت هذه المواقف بعد نجاح الثورة وإزاحة نظام حسني مبارك من سدة الحكم، إذ أعلنت القيادة الروسية فيما بعد دعمها لمطالب الحراك الشعبي، وأبدت رغبتها في التعاون مع النظام الجديد. (زيدان، 2013: 283-284).

الموقف الروسي من الثورة الليبية:

أعلنت روسيا رفضها للثورة الليبية مؤكدة عدم موافقتها للقرارات الدولية حول الشأن الليبي، وعليه سعت بشكل كبير لمنع صدور قرار مجلس الأمن المتعلق بفرض حظر جوي على ليبيا، فضلاً عن القرارات المتعلقة بفرض العقوبات على النظام في ليبيا، إذ حاولت القيام بدور الوساطة بين نظام القذافي والمجلس الانتقالي الليبي، إلا أن هذه المبادرات لم تلقَ قبولاً من قبل الحراك الشعبي، وازدادت حدة الاحتجاجات التي تطالب بإسقاط النظام الليبي، إلى أن تمكنت القوات المعارضة من السيطرة على العاصمة طرابلس، عندها اضطرت القيادة الروسية لتغيير موقفها السياسي تجاه الثورة. (هاشم وآخرون، 2015: 117-118).

الموقف الروسي من الثورة السورية:

تعد القيادة الروسية الأزمة السورية فرصتها الأساسية لاستعادة مكانتها كقوة عظمى بوجه أطماع الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، وعليه استخدمت روسيا حق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن ضد قرارين يتعلقان بالتدخل العسكري الخارجي للإطاحة بالرئيس السوري بشار الأسد وحماية المدنيين السوريين، وذلك في عامي 2011 و2012 ، وظلت المواقف الروسية ثابتة تجاه مسألة دعم النظام السوري ضد الحراك الشعبي؛ في مقابل ذلك أيدت دول غربية تأتي في مقدمتها الولايات المتحدة

الأمريكية مطالب الثورة السورية ودعت الأسد للتنحي، وعليه أصبحت الأزمة السورية قضية إقليمية ذات بعد دولي.

وبناءً على الرغبة الروسية في إعادة تشكيل النظام الدولي الجديد، واستعادة قوتها ونفوذها في الملفات الإقليمية والدولية، اتخذت الخارجية الروسية قرارها الاستراتيجي بالتدخل العسكري المباشر في الأزمة السورية تجاوباً مع طلب النظام السوري. (زيدان، 2013: 302-303).

الموقف الروسي من الملف النووي الإيراني:

مرت العلاقات الروسية الإيرانية بمحطات عديدة وغير منتظمة، لكن منذ وصول الرئيس حسن روحاني لسدة الحكم عام 2013، بدأت العلاقات الروسية الإيرانية تتخذ مرحلة جديدة تسودها لغة الحوار والتواصل في عددٍ من الملفات الداخلية والقضايا الإقليمية، لاسيما فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني والقضية السورية، حيث أسهمت روسيا بشكل كبير في تخفيف القيود المفروضة على الاقتصاد الإيراني من قبل مجموعة (5+1) والأمم المتحدة (راوندي، 2015: 8-11)، بعد أن تم الاتفاق من خلال المفاوضات على "مفهوم التدرج والمعاملة بالمثل الذي طرحه دبلوماسيون روس؛ بحيث كانت كل خطوة تخطوها إيران باتجاه الامتثال ترافقها خطوةٌ مقابلة من مجموعة 5+1 والأمم المتحدة في تخفيف العقوبات" (راوندي، 2015: 11)؛ أضف إلى ذلك، دعمت روسيا إيران في بناء مفاعل بوشهر النووي وزودتها بقدرات تكنولوجية.

الباب الثالث: أهداف الاستراتيجية الروسية تجاه قضايا منطقة الشرق الأوسط:

اهتمام القيادة الروسية في قضايا المنطقة لم يأتِ من فراغ، بل يأتي من عدة منطلقات استراتيجية تحاول من خلالها روسيا إحداث تغييرات جوهرية تتفق مع طموحاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، وعليه يمكن القول: في عهد الرئيس فلاديمير بوتين تمثلت أهداف الاستراتيجية الروسية في إعادة إحياء فاعلية الدور الروسي الإقليمي واسترداد قوتها العظمى على المسرح الدولي، إذ حاولت روسيا جدياً وعملت بشكل مباشر في رسم السياسات الدولية لإنهاء حالة الانفراد السياسي الأمريكي على الصعيدين: الإقليمي والدولي، وسارعت في اتخاذ المواقف السياسية والعسكرية التي تفضي إلى إحلال نظام التعددية القطبية محل النظام أحادي القطبية.

وقد اعتبرت روسيا أن أهدافها تتطلب العمل على تعزيز العلاقات مع دول الجوار الإقليمي، لإنهاء حالة العزلة التي فرضتها عليها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي استمرت لسنوات عديدة؛ في هذا الصدد، قامت روسيا باتخاذ مجموعة من الخطوات لعمل شراكة استراتيجية مع عدد من الدول العربية، لاسيما دول الخليج العربي، بغية تعزيز الاستثمارات المشتركة بين الطرفين، بحيث تتمكن روسيا من خلال عائدات هذه الاستثمارات من التغلب على التحديات الاقتصادية التي تواجهها. وفيما يتعلق بالأهداف التي حكمت الموقف الروسي تجاه الثورات العربية، يتضح أن القيادة الروسية تبنت التوجهات السياسية التي تتفق مع مصالحها وأولوياتها، وعليه ارتبط الموقف الروسي بالأهمية الاستراتيجية للدولة العربية التي شهدت الحراك الثوري، على ضوء ذلك اهتمت روسيا بالدول التي يؤثر استقرارها السياسي على مصالحها في المنطقة، وتأتي في مقدمة

هذه الدول سوريا على وجه الخصوص، حيث تبين أن المواقف السياسية والعسكرية التي تبنتها روسيا ضد الثورة السورية نابعة من إصرار القيادة الروسية على إعادة ترتيب موازين القوى الإقليمية والدولية، من خلال إنهاك الولايات المتحدة الأمريكية، وإفشال مشروعها الإقليمي، لذلك سعت روسيا لمزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية عسكرياً داخل المنطقة، لاسيما بعد فشلها العسكري في العراق وأفغانستان (الطحلاوي، 2014)؛ حيث "أدركت روسيا تماماً أن الإخفاق الأمريكي في العراق وأفغانستان أو أي مكان تتورط فيه واشنطن في منطقة الشرق الأوسط سيدق مسماراً جديداً في نعش التفردية الأحادية الأمريكية، وسيخلف فراغاً سياسياً وعالمياً في خارطة النظام العالمي الجديد، مما يتيح المجال أمامها للعودة مرة ثانية إلى الساحة الدولية والشرق أوسطية، ولكن هذه المرة بقوة" (الطحلاوي، 2014).

إن الوجود الروسي في سوريا يخلق حالة من المتغيرات الإقليمية التي تساهم في إعادة صياغة القوى والتحالفات الدولية، وهذا هو الهدف الرئيس من التدخل الروسي المباشر ضد الثورة السورية.

من جهة أخرى سعت روسيا جراء هذا التدخل لتحقيق العديد من الأهداف العسكرية، يأتي في مقدمتها ترسيخ وجودها العسكري في قاعدة حميميم وميناء طرطوس، بهدف مزاولة نشاطها العسكري خارج الأراضي الروسية، وللمحافظة على كيانها العسكري الاستراتيجي داخل المنطقة، كما هو الحال بالنسبة لقواعد الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية (أبو دراز، 2016: 42-46).

لاشك أن العوامل الاقتصادية من ضمن الدوافع التي تتحكم في الموقف الروسي تجاه مسألة دعم نظام الأسد، وفقاً لما أشارت إليه صحيفة موسكو تايمز، "فضلاً عن الأسلحة، فقد استثمرت الشركات الروسية ما مجموعه ٢٠ مليار دولار في سورية منذ عام ٢٠٠٩، وإذا فقد الأسد السلطة، فيمكن أن يتم إلغاء هذه العقود" (هاشم وآخرون، 2015: 120).

بناءً على ما جرى ذكره، تعد سوريا نقطة ارتكاز استراتيجية لروسيا في منطقة الشرق الأوسط ويعد نظام الأسد فرصة لا تعوض لتحقيق أحلامها في السيطرة على المياه الدافئة لحوض المتوسط الشرقي، وفي حال سقط نظام الأسد بنتيجة التدخلات الخارجية، فسوف تخسر روسيا حليفها الأهم في المنطقة، وهو ما يجعلها في حالة ضعف إقليمي وتراجع جيوسياسي بمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية. (هاشم وآخرون، 2015: 122).

وفيما يخص الموقف الروسي من الملف النووي الإيراني، كانت هناك أهداف ودوافع روسية لتبني هذا الموقف، وتتضمن هذه الدوافع:

"أولاً: الدافع الاقتصادي حيث تمتلك روسيا سوقاً مستقراً في إيران في المجالات العسكرية والتكنولوجيا النووية. ثانياً: الدافع الجيوسياسي المتمثل بالضغط على الولايات المتحدة الأمريكية من خلال دعم روسيا لإيران، وتشددها حيال فرض العقوبات عليها لتحقيق مآربها. ثالثاً: الدافع الاستراتيجي إذ ينتاب روسيا القلق من الوجود الأمريكي في المنطقة، ولهذا فإنها تسعى إلى تقويضه، مقابل توسيع نفوذها واستعادة دورها كقوة دولية" (اعطيوي، 2011: 88).

يبدو جلياً أن الاستراتيجية السياسية التي انتهجتها روسيا حيال تداعيات الملف النووي الإيراني مبنية على عدة أسس نوجزها كما يلي:

أولاً: حاجة روسيا إلى حليف إقليمي له نفوذ يمكنها من تثبيت دورها في المنطقة لمواجهة السياسات الغربية، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية نظراً لثقلها السياسي وتأثيرها الاستراتيجي في دول الشرق الأوسط (زيدان، 2013: 229).

ثانياً: خوف روسيا من أن تشكل إيران تهديداً لها في حال تمكنت من الحصول على السلاح النووي، إذا لم يجراحتواء مطالبها السياسية والاقتصادية في ظل هذه الأوضاع (زيدان، 2013: 229).

ثالثاً: حفاظاً على مصالحها الاقتصادية الإقليمية، حيث تعد إيران مستورد مهم للأسلحة والتكنولوجيا النووية الروسية (العكيدي، 2016: 60).

رابعاً: رغبة روسيا الاستراتيجية في الاستفادة من موقع إيران المطل على الخليج العربي (العكيدي، 2016: 60).

وبذلك يمكن القول: إن الموقف الذي انتهجته روسيا من هذا الملف يدخل ضمن سياق تحكمه المصالح والأهداف بمختلف أنواعها.

الباب الرابع: انعكاسات الوجود الروسي في الشرق الأوسط:

شكل التوغل العسكري الروسي في سوريا نقطة انعطاف واضحة، لما له من انعكاسات وتداعيات على المستويين: الإقليمي والدولي، ففي السياق الإقليمي، عزز هذا التدخل بقاء النظام السوري في الحكم، وأضعف قوة المعارضة السورية، وعليه أصبحت الدولة السورية ساحة حرب إقليمية مشطورة إلى قسمين: قسم تسيطر عليه المقاومة السورية بدعم تركيا، وقسم يسيطر عليه نظام الأسد بدعم من روسيا وإيران وحزب الله، إذ أدى التدخل الروسي في ظل حالة التراخي العربي إلى خلق صراع طائفي إقليمي (سني- شيعي)، تسعى فيه إيران والمملكة العربية السعودية إلى زيادة نفوذهما، وعليه تمكن المعسكر الشيعي بقيادة إيران من توسيع مناطق نفوذه الإقليمية، وتعزيز قوة مشروعه التمددي، من خلال دعم حلفائه والجهات الشيعية الفاعلية في المنطقة؛ في المقابل، تراجع المعسكر السني بقيادة المملكة العربية السعودية بعد تضارب المصالح والأولويات السياسية على مستوى القادة (مارتيني وآخرون، 2017: 8-9).

دعمت إيران الميلشيات الشيعية الموالية لها في العراق وأهمها: ميليشيات بدر، وكتائب حزب الله، وعصائب أهل الحق، ولم تقتصر سياستها التوسعية عند هذا الحد، بل استطاعت استمالة مقتدى الصدر نحو استراتيجيتها تجاه الملف العراقي، كما قامت بدعم الحوثيين مالياً وعسكرياً في اليمن للسيطرة على مؤسسات الدولة؛ أضف إلى ذلك، دعمها الكامل لجماعة حزب الله اللبناني الذي استطاع من خلال هذا الدعم تصدر المشهد السياسي في لبنان (الصمادي، 2015).

بناءً على ما ذُكر، أكدت القيادة الإيرانية على أن "هذا الوجود خطوة في سبيل تغيير الجغرافيا السياسية للمنطقة، وهو ما عبر عنه بوضوح نائب قائد الحرس الثوري، الجنرال حسين سلامي، بقوله: في العراق، لدينا جيش شعبي متصل بالثورة الإسلامية، ويفوق تعداده حزب الله في لبنان عشرات المرات، فضلاً عن مقاومة حلقة المقاومة المركزية في سوريا، على الأرض هناك جيش من الناس المعبئين والمرتبطين بالثورة

الإسلامية.. إن حاصل هذه المجاهدة العاشورائية من شأنه أن يغير موازين القوى لصالح الجمهورية الإسلامية" (الصمادي، 2015).

إن السياسة التي اتبعتها الدولة الروسية لاستعادة مكانتها الإقليمية والدولية كما كانت قبل انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991، وزيادة التغلغل الإيراني داخل الدول العربية لاسيما تمددها في الأراضي السورية، دفعت القيادة التركية لاتخاذ مجموعة من الخطوات السياسية والعسكرية لإعادة ترتيب القوى الإقليمية والدولية في المنطقة، وخلق حالة من التوازن السياسي والعسكري مع الجانبين الروسي والإيراني حول القضية السورية، وعليه، دخلت تركيا في تحالفات وتسويات سياسية مباشرة مع الجانبين: الروسي والإيراني لمنع سياسات التفرد والتمدد، خصوصاً أن الاستراتيجية التركية حيال الملف السوري لا تتفق مع السياسات الروسية، وتتصادم مع المصالح الإيرانية التوسعية (روح الدين، 2019: 114-115).

أما في السياق الدولي، من المؤكد أن الاستراتيجية التي انتهجتها روسيا في التدخل المباشر في قضايا دول الشرق الأوسط في ظل الانسحاب الأمريكي المتدرج، وسياسية الانكفاء الطوعي التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية حيال قضايا دول المنطقة وأزماتها، بغية الالتفات إلى شأنها الداخلي وتنمية علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الدول الآسيوية، سوف يؤدي إلى تغيرات في نمط توزيع القوى بين الدول العظمى، وهذا بدوره يحدد نمط القطبية في النظام الدولي.

من هذا المنطلق، يمكن القول: إن توجهات السياسة الخارجية الروسية وفاعلية دورها الإقليمي تسببت في إحداث تطورات ديناميكية في ميزان القوى الدولية، وعليه فإن بنية النظام الدولي أصبحت تقترب من تعدد الأقطاب بعد أن هيمنت الولايات المتحدة الأمريكية على نظام القطب الواحد (سليمان، 2016).

الخاتمة والخلاصة:

تمكنت القيادة الروسية من ترسيخ سياسة خارجية منفتحة، مكنتها من استعادة فاعلية دورها الإقليمي ونفوذها الدولي، حيث خلصت الدراسة إلى أنه منذ تولي بوتين رئاسة الدولة في 2008 سعى من خلال استراتيجيته إلى التركيز على القضايا الإقليمية التي لها تأثير في تغيير مجريات المشهد السياسي الدولي، وفي إطار ذلك أبدى بوتين في سياسته الخارجية اهتماماً كبيراً بالقضايا التي تتعلق باستقرار روسيا السياسي، والاقتصادي، والعسكري، وعلى نحو ذلك ركز على القضية السورية بكافة جوانبها، في المقابل اتبع بوتين مساراً سياسياً أخر تجاه باقي الثورات.

وقد مكنتنا دراسة "صعود نفوذ روسيا الاتحادية وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط: (2008-2018)" من التوصل إلى النتائج التالية:

1 -أظهرت حصيلة السياسة الخارجية الروسية أن منطقة الشرق الأوسط تحتل أهمية خاصة بالنسبة لروسيا، وهذا ما جعلها تعيد توجهاتها الاستراتيجية وفق ما يحقق مصالحها.

2 -تبنت الاستراتيجية الخارجية الروسية مجموعة من المواقف تجاه أبرز القضايا والأزمات التي ظهرت على المسرح السياسي الإقليمي، لاسيما فيما يتعلق بثورات الربيع العربي، فمن خلال دراسة الموقف الروسي تجاه هذه الثورات، نلاحظ التفاوت في الاهتمام بالدول التي اندلعت فيها الثورات، حيث اتخذت روسيا موقفاً

معارضاً في بداية نشوب الثورات مع أغلب الدول العربية، لكن مع تفاقم الأحداث سارعت روسيا إلى تغيير موقفها السياسي، وفي المقابل أولت روسيا الثورة السورية أهمية خاصة واعتمدت موقفاً حازماً من القوات السورية المعارضة، واستمرت في موقفها الداعم للنظام رغم الضغوطات الدولية.

إن القيادة الروسية تعاملت مع هذه المستجدات والأحداث ببراغماتية ساهمت في تحقيق دوافعها الاقتصادية والعسكرية ومصالحها السياسية المرتبطة بإعادة ترسيخ دورها الإقليمي والدولي، وعليه شكلت هذه المواقف نقطة تحول في مسار السياسة الاستراتيجية الروسية.

3 -تجلت دوافع السياسة الخارجية الروسية باستعادة دورها في المنطقة كقوة عظمى إلى دوافع داخلية وأخرى خارجية، إذ قدرت القيادة الروسية أن التدخل في قضايا دول الشرق الأوسط وأزماتها، هو المدخل الرئيس لحماية أمنها القومي وتدعيم قاعدتها الاقتصادية، والسياسية، والعسكر ية، أما الدوافع الخارجية: فتعود إلى رغبة روسيا التوسعية في إقامة ثقل معاكس للنفوذ الأمريكي، وإحداث تحولات هيكلية في النظام الدولي لإنهاء حالة العزلة السياسية التي فرضتها عليها الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي السابق، وإعادة إحياء القطبية السياسية للمجتمع الدولي.

4 -اتبعت روسيا استراتيجية سياسية تفضي إلى تحقيق رغبتها في استعادة وجودها كلاعب إقليمي أساسي ومؤثر في المنطقة، وإثبات دورها على الساحة الدولية، شأنها شأن الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تمكنت روسيا على المستوى الإقليمي من حفظ هيبتها واسترجاع مكانتها السياسية، أما على المستوى الدولي، مازالت روسيا تسعى نحو تأسيس نظام دولي متعدد الأقطاب.

5 -استطاعت القيادة الروسية العودة إلى المشهد السياسي عبر بوابة الثورة السورية التي انطلقت عام 2011، وعليه، يمكن القول: إن الدعم الروسي لبشار الأسد ما هو إلا وسيلة لضمان مصالحها الإقليمية المتعلقة بالجانبين: الاقتصادي والعسكري، وبهذا نجحت روسيا في تنشيط علاقاتها الاقتصادية مع دول المنطقة، وتوسيع نطاق استثماراتها التجارية من جهة، ومن جهة أخرى، حافظت روسيا على مصالحها العسكرية، إذ يوجد لها قاعدة عسكرية بحرية في ميناء طرطوس بالإضافة إلى قاعدة حميميم في محافظة اللاذقية في سوريا، وقد يشكل هذان المكانان موطئ قدم روسيا في المنطقة.

6 -هناك علاقة ارتباطية بين سياسة الانكفاء الطوعي الأمريكي، وعودة روسيا لتكون محوراً رئيساً في قضايا الشرق الأوسط؛ إذ ترتب عن انحسار الدور الأمريكي في المنطقة حالة فراغ في المشهد السياسي الإقليمي، لاسيما في ظل تسارع أحداث ثورات الربيع العربي وتبعاتها؛ إن هذه المعطيات منحت روسيا فرصة وأولوية لملأ هذا الفراغ، وعليه لم تترد القيادة الروسية في تعزيز نفوذها وتوسيع نطاق وجودها الإقليمي لاستعادة هيبتها الدولية.

7 -مع مزيد من التطورات الإقليمية تقاطعت المصالح الروسية الإيرانية، إذ اعتمدت روسيا على مجموعة من السياسة التي ساهمت في التقدم الإقليمي للمشروع الإيراني لاسيما بعد موقفها من البرنامج النووي الإيراني، وتوافق استراتيجياتهم السياسية

حول الأزمة السورية، وعليه ساهم الانخراط الروسي في قضايا دول الشرق الأوسط في دعم المشروع الإيراني القائم على السياسات التوسعية والتمدد الأيديولوجي عبر الأذرع العسكرية والمليشيات المسلحة داخل الأراضي العربية.

8 –هناك عدة نتائج طالت منطقة الشرق الأوسط في ظل الوجود العسكري الروسي في سوريا:

أولاً: بقاء نظام بشار الأسد في سدة الحكم رغم الضغوط الدولية لتنحيته.

ثانياً: تعزيز النفوذ الإيراني العسكري في المنطقة.

ثالثاً: إعادة إحياء الدور التركي، وهذا ما ظهر جلياً في السياسات التي انتهجتها تركيا تجاه أزمات الشرق الأوسط، وتحديداً دورها في الملف السوري.

التوصيات والدراسات الاستشرافية:

1 –يجب أن يكون هناك مشروع عربي متكامل قادر على مجابهة أي مشروع يملك منطلقات توسعية على المستويين: الجيوسياسي والأيديولوجي.

2 –تبني دول الشرق أوسطية سياسة موحدة للنهوض بالقضايا والأزمات الإقليمية، والحفاظ على سيادة دول المنطقة من أي تدخل خارجي.

3 –تطبيق دراسة مقارنة بين الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط وبين دور الدول التي لها تأثير فعال في ظل التحولات والتغييرات الإقليمية والدولية، ومن تلك الأمثلة الدور التركي والدور الإيراني.

Abstract

The Growing Influence of the Russian Federation and its Implications for the Middle East Region: (2008-2018)

By Alaa A. RouhAldin

Objective: This study aims to answer the impact of Russian foreign policy on the East region and the international system during the tenure of President Vladimir Putin. It also sheds light on the most prominent transformations that took place in the region after direct Russian intervention in regional issues, and the reasons that prompted the Russian State to strive to be a major player in the affairs and issues of the Middle East countries after the state of isolation imposed on it after the Cold War.

Methodology: The descriptive and analytical approach to studying the Russian growing impact in the Middle East as of the period of Vladimir Putin's tenure as President of Russia from 2008 to 2018 was adopted, based on three theories: the theory of balance of power, the theory of power shifts, and the theory of the security dilemma.

Results: The results of the study concluded that the two theories, the balance of power and power shifts, focus on the role of Russian foreign policy towards the issues and crises of the Middle East countries and the resulting impact of this role, while the theory of the security dilemma deals with establishing and identifying the reasons that pushed Russia to play this role again.

Conclusion: The study concluded that Putin's political ideology towards the issues and crises of the countries of the Middle East came with the aim of achieving radical changes at the regional and international levels to revive the effectiveness of the Russian role and emphasize its power and influence. Moreover, the comprehensiveness of the theoretical framework will increase the understanding of the strategy of the Russian Federation during the tenure of Vladimir Putin (2008-2018) towards the Middle East.

Key words*:* Strategy, The Middle East, The International System, The Bipolarity System, The Multipolarity System.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

- أبو دراز، أسامة. (2016). الاستراتيجية الروسية في منطقة المتوسط: دراسة حالة التدخل الروسي في سوريا. الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي– أم البواقي، ص42-46. الرابط: http://bib.univ-oeb.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/2369/1/الإستراتيجية%٢٠الروسية%٢٠في%٢٠منطقة%٢٠المتوسط%٢٠-%٢٠دراسة%٢٠حالة%٢٠التدخل%٢٠العسكري%٢٠الروسي%٢٠في%٢٠سوريا.pdf
- اعطيوي، فاطمة. (2011). المثلث الأوراسي والبرنامج النووي الإيراني. فلسطين: جامعة بيرزيت، ص88.الرابط:
https://fada.birzeit.edu/bitstream/20.500.11889/1491/1/thesis_223.pdf

- الصمادي، فاطمة. (2015). لماذا تواصل إيران المأزومة اقتصادياً دعم حلفائها؟. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/02/2015218999779800.html
- الطحلاوي، أحمد. (2014). استعادة الدور: المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية. مصر: المركز العربي للبحوث والدراسات. الرابط: http://www.acrseg.org/16360
- العزاوي، رحيم. (٢٠٠٨). **مقدمة في منهج البحث العلمي**. الأردن: دار دجلة، ص98-105، ط١. الرابط: https://docs.google.com/viewerng/viewer?url=https://ebooksstream.com/d_pdfs/kutub-pdf.net_4le86g.pdf
- العكيدي، ايلاف. (2016). الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط على العلاقات الروسية الإيرانية. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، ص60. الرابط: https://drive.google.com/file/d/1PD7I8vxXCIf6fAQAWkG-qQeqWW80eNOW/view
- بيلس، جون؛ سميث، ستيف. (2004). عولمة السياسة العالمية (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث). دبي: مركز الخليج للأبحاث، ص418.
- جندلي، عبدالناصر. (2005). النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغيير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة. مجلة المفكر. (5): 120. الرابط: http://revues.univ-biskra.dz/index.php/mf-fdsp/article/view/3504/3166
- راوندي، لانا. (2015). تاريخ العلاقات الروسية الإيرانية واتفاق فيينا النووي. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص8-11. الرابط: https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_A2E93815.pdf
- روح الدين، آلاء. (2019). أبعاد الخطاب السياسي للرئيس التركي رجب طيب أردوغان: (2018-2003). الكويت: كلية العلوم الاجتماعية، ص114-115.
- رياض، محمد. (2012). الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ص ص 230-254. الرابط: https://www.bookleaks.com/files/hind/politics/7.pdf
- زيدان، ناصر. (2013). دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ص281-303.
- سليمان، أماني. (2016). أثر التدخل الروسي في الشرق الأوسط على هيكل النظام الدولي "2016-2011". ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي. الرابط: https://democraticac.de/?p=34573
- عوض، محمد. (1999). الإدارة الاستراتيجية الأصول والأسس العلمية. الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، ص11.
- فهمي، عبدالقادر. (1995). النظام السياسي الدولي دراسة في الأصول والنظرية والخصائص المعاصرة. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ص8.
- فهمي، عبدالقادر. (2010). النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية. عمان: دار الشروق، ص113، ط1. الرابط: https://books.google.com.kw/books?id=-5r_CgAAQBAJ&printsec=frontcover&hl=ar&source=gbs_ge_summary_r&cad=0#v=onepage&q&f=false
- مارتيني، جيفري؛ ويليامز، هيذر؛ يونغ، وليام. (2017). مستقبل العلاقات الطائفية في الشرق الأوسط. الولايات المتحدة الأمريكية: RAND، ص8-9. الرابط:

https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE200/PE242/RAND_PE242z1.arabic.pdf

- مدوخ، نجاة. (٢٠١٥). السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط. الجزائر: كلية الحقوق و العلوم السياسية، ص97–115. الرابط: https://core.ac.uk/download/pdf/35402844.pdf
- منصور، ممدوح. (1995). الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط. الاسكندرية: مكتبة مدبولي، ص39–41، ط1.
- هاشم، نوار؛ طعمه، أمجد. (2015). الموقف الروسي من الثورات العربية (ليبيا، ومصر، وسورية أنموذجاً). مجلة سياسات عربية. (12): ص117–122. الرابط: https://www.researchgate.net/publication/276536136_almwqf_alrwsy_mn_althwrat_alrbyt_lybya_w_msr_w_swryt_anmwdhja

المراجع الأجنبية:

- Campbell, J. (1958). Defense of the Middle East Problems of American Policy. New York: Published for the Council on Foreign by Harper, P1.
- Phillips, L. (2008). International Relations in 2030: The Transformative Power of Large Developing Countries. London: Overseas Development Institute, P4.
- Schweller, R., Pu, X. (2011). After Unipolarity: China's Visions in of International Order in an Era of U.S. Decline. P41-42.
- Vayrynen, R. (1995). Bipolarity, Multipolarity, and Domestic Political Systems. United Kingdom: journal of peace research (32), P370.